قول الالفيه واخصص بمها عطف الذي لا يغني ، متبوعه لزيد كرما اختصت به الواو وسوى ثلاثة احكام هذا وما قبله وهو احتمال عطفها للمعاني الثلاثة وعطفها لعامل مضمر على عامل ظاهر بجمعها معنى واحد في قوله اخر الباب وهي انفردت بعطف عامل من الى قد ينفى معموله وبنى مما حقت به الواو واحكام كثيرة قال في العمده وتنفرد الواو بعطف ما لا يستغني عنه ويعطف بسببي على اجنبي في استفهال وغيره وبعطف ما تقدم الاول اورادفه وبعطف معمول مضمر على معمول ظاهر وبجواز فصل معطوفها بظرف ومعمول وبجواز تقدمهما مع معطوفهما على المعطوف عليه اضطرارا وبجواز اتباع المجرور على الجواز وبجواز حذفها ان امن اللبس وما ملاها بعد كفى اوني وما ملاها اما مذكوره غالبا واما بان تقام في المعنى واقرانها بلكن وبعطف المعقد على السيف في العدد وبعطف الصفا المرصع اجتماع منعوتها وعطف ما حقها التقديم والجمع توليها واحصص بفاء ما ليس صلة قال ابن قاسم اعم منه قول التسهيل ويفرد بتسويغ لمكتفا بضمير واحد تضمن جملتين من صلة وصفة او خبر لمسئوله لست سايل سعود بها الفاهذه احداها انتهى ووجه شموله للست ان الضمير قد يكون للصلة او الصفة او الخبر او في المعطوف على كل من الثلاثة وفي التسهيل ايضا انها تنفرد بعطف مفصل على مجمل متحون معنى قولها بعضا بحتى اعطف عبارة الكافيه الشافيه بعضا وشبهه بحتى اعطف على كل وغايته ذاك اجعلا وفي التسهيل المعطوف بحتى بعض متبوعه او كبعضه وغايه له في زياده او نقص وهذا اولا ايضا على قول ابن الحاجب ومعطوفها جوز من متبوعه قول الكافيه وحتى مثلها اي للترتيب تبع فيه الزمخشري والذي صححه ابن مالك في كتبه انها كالواو ولا تقتضي ترتيبا قال في التسهيل ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وقال في العمده ويعطف بحتى ما دل على الاول بتضمن او سببه مما يتوقع غاية فيما يتوله من نقص او زياده دون نحو ص لم ترتب وقال في الكافيه ونحو حتى يقبل تزر ولم يرتبوا بها في لف من زعم وقال في شرح التسهيل والعمده والكافيه حتى في عدم التعرض للترتيب كالواو وفي بركون المعطوف بها مصاحبا وسابقا وزعم بعض المتاخرين انها تقتضي الترتيب وليس بصحيح وقد ادعى ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شي بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في طهور المقضيات ويجوز ان يقال حفظ فلان القران حتى سورة البقره وان كانت سورة البقره اول ما حفظ او متوسطا حفظها انتهى وقال ابن القواس في شرح الكافيه واما حتى فهي بمنزله ثم في الترتيب والمهله وقيل بمنزله الواو والاول اظهر لانه يشترط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها فلولم تفد الترتيب للزوم جواز تقديم الشي المتاخر عليه وقال ابن عصفور حتى

كالواو

كالواو وفي فاده الجمع من غير نعرض فيه لترتيب ولا مهلة قال وما ذكره الزمخشري من انها تقتضي الترتيب انما عنى به انها تقتضي ان المعطوف بها داخلة من المعطوف عليه ان يكون غاية له ولم يرد انها تقتضي الترتيب في الحكم الذي اسند اليها قول الكافيه والعباره لها والنذور وام المتصله لازمه لهمزة الاستفهام قد تحذف اذا فهم المعنى وقد نبه عليه في الالفيه واستدركه ابن القواس قول الالفيه وبانقطاع وبمعنى بل وقد ، ظاهره موافق للكسائي وهشام المنقطعة عندهما بمنزله بل وما بعدها مثل ما قبلها ومذهب البصريين انها الا تقدير بل والهمزه مطلقا وقد مشى عليه ابن الحاجب وقال ابن القاسم انما تقتضي في الالفيه عاد كربل لا اقتضاء المنقطعه الاضراب لازم وليس اقتضاء وهما ملازم قول النذور . بمعنى بل وقد تضمن معنى ذلك معلى الهمزه ظاهره ان ذلك اقل من عدم التضمن والذي في شرح الكافيه لابن مالك عكس ذلك فانه قال والمبرد في المنقطعه من معنى الاضراب والاستفهام احدا هما انتهى ووجه شموله للست ان الضمير قد يكون للصلة او الصفة او الخبر او في المعطوف على كل من الثلاثة وفي التسهيل ايضا انها تنفرد بعطف مفصل على مجمل متحون معنى قولها بعضا بحتى اعطف عبارة الكافيه الشافيه بعضا وشبهه بحتى اعطف على كل وغايته ذاك اجعلا وفي التسهيل المعطوف بحتى بعض متبوعه او كبعضه وغايه له في زياده او نقص وهذا اولا ايضا على قول ابن الحاجب ومعطوفها جوز من متبوعه قول الكافيه وحتى مثلها اي للترتيب تبع فيه الزمخشري والذي صححه ابن مالك في كتبه انها كالواو ولا تقتضي ترتيبا قال في التسهيل ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وقال في العمده ويعطف بحتى ما دل على الاول بتضمن او سببه مما يتوقع غاية فيما يتوله من نقص او زياده دون نحو ص لم ترتب وقال في الكافيه ونحو حتى يقبل تزر ولم يرتبوا بها في لف من زعم وقال في شرح التسهيل والعمده والكافيه حتى في عدم التعرض للترتيب كالواو وفي بركون المعطوف بها مصاحبا وسابقا وزعم بعض المتاخرين انها تقتضي الترتيب وليس بصحيح وقد ادعى ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شي بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في طهور المقضيات ويجوز ان يقال حفظ فلان القران حتى سورة البقره وان كانت سورة البقره اول ما حفظ او متوسطا حفظها انتهى وقال ابن القواس في شرح الكافيه واما حتى فهي بمنزله ثم في الترتيب والمهله وقيل بمنزله الواو والاول اظهر لانه يشترط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها فلولم تفد الترتيب للزوم جواز تقديم الشي المتاخر عليه وقال ابن عصفور حتى عاطفه جارا ما قبلها فلولم تفد الترتيب لم يجعلها مثلا ومطلقا بل في العقد فقط ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف اول الباب وهو راي يونس وابن كيسان وابو علي ومذهب اكثر النحويين كما نقله في شرح الكافيه من انها عامله مشى عليه ابن الحاجب واما حتى النذور فوافق ابن مالك ولم يتعرض للكوفيين البته وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست بعاطفه وانما ورد بها في حروف العطف لمصاحبتها بها وقال الخضراوي في الافصاح كان سيبويه توسع فجعل العطف لما لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن المعنى الذي اقتضاها عاطفه مجازا قول الكافيه ولكن لا بد للنفي زاد في النذور والنهي قول الالفيه